

حيث العدد، أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. هذا ما يؤكد تنامي حجم الاستيراد من قطع السيارات والوقود خلال هذه الفترة.

ورغم عدم توفر الأرقام عن عدد العاملين في الخدمات ومعسكرات الجيش البريطاني، خاصة إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها، يبدو أن هذه المرافق استوعبت أعداداً هامة من العمال، فمن جهة استوعبت مجمعات الجيش البريطاني العسكرية والسكنية في عمان والزرقاء والمفرق وغيرها أعداداً من العمال المهرة من مختلف المهن، ومن جهة أخرى يشير نمو عدد الشركات التجارية والخدمية والمحلات الصغيرة إلى تنامي الحاجة إلى العمال الأجوريين. فقد كان ما نسبته ٧١,٣ بالمائة من الشركات القائمة في شرق الأردن، في نهاية الأربعينات ومطلع الخمسينات، تعمل في الأعمال التجارية، و ٢١,٥ بالمائة منها في الخدمات مقابل ٢٦ شركة صناعية فقط، أي ٧,٥ بالمائة من أصل ٤٩٦ شركة مسجلة في البلاد^(٢٤). كذلك، كانت قرابة ٦٧ بالمائة من المؤسسات الصغيرة في شرق الأردن تعمل في تجارة المفرق والبقالة^(٢٥).

إن المعطيات آنفة الذكر، ورغم أنها تستند إلى أرقام ومعطيات إحصائية غير متكاملة وجزئية وتقريبية أحياناً، وتتضمن العديد من الفجوات، تعطي صورة عامة عن بدايات تشكل قطاعات قوة العمل الحرة المجاورة في شرق الأردن.

من هذه الصورة، يمكن استخلاص بضعة استنتاجات عن خصائص قوة العمل الحرة عند بواكير تشكلها الحديث، فهي، من جهة أولى، قد تشكلت للتوقف، وفي أواخر المرحلة التاريخية التي نحن بصدها (١٩٤١ - ١٩٥٠)، أي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة. وهي، ثانياً، تعمل في خصائص تكوينها أصلها الفلاحي؛ فالقسم الأكبر من قوة العمل المجاور هو الأجراء الزراعيون، فلاحو الامس القريب المعدوم والمحرومون من ملكية الأرض. وهي، ثالثاً، قد تشكلت في كتلتها الأكبر خارج نطاق سوقها الوطني، ولا سيما في فلسطين، كأيدٍ عاملة رخيصة مهاجرة. وغالباً ما كانت متدنية المهارة والتعليم وبدون أعداد مهني مسبق. كانت نسبة الأمية بين السكان (فوق سن الثامنة)، في أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات، توازي ٧٢ بالمائة، حسب تقديرات وزارة الداخلية والنسب المستمدة من عينة إحصائية. وكانت هذه النسبة في الإقضية أعلى مما هي عليه في العاصمة وبعض المدن الرئيسية، فقد بلغت الأمية في عمان والسلط وأربد ما نسبته ٦٩ بالمائة، بينما تراوحت ما بين ٧٢ بالمائة و ٨٥ بالمائة في مادبا وجرش وعجلون والكرك والطفيلة ومعان.

ونظراً لتدني مستوى انتشار التعليم، وبخاصة التعليم المهني والصناعي، فلم تزود الصناعة المحلية بقوة عاملة ماهرة وفنية. إن المدرسة الصناعية الوحيدة في البلاد، حينذاك، كانت تستوعب، سنوياً، ما بين ٥٠ و ٦٠ طالباً فقط^(٢٦).

وهي، رابعاً، تتسم بمحدودية شرائحها الصناعية والإنتاجية الحديثة. ورغم أن قسماً هاماً من الشريحة العمالية الصناعية متركزة، نسبياً، في عدد قليل من المؤسسات الصناعية الكبيرة والمرافق الآلية الحديثة (مثل صناعة السجائر والكهرباء واستخراج الفوسفات وبعض مصانع النسيج والأغذية والمشروبات والكربون والمطاحن... الخ)، فإن القسم الباقي مبعثر على عدد كبير نسبياً من الورش والمحلات الصناعية والحرفية الصغيرة والمتوسطة.

خامساً، تميز عمال الصناعة والنقل والبناء والخدمات بالتمركز جغرافياً، في حدود العاصمة عمان التي كانت تضم غالبية المرافق والمؤسسات والشركات، إضافة إلى أن عمان كانت